محاكمة العرابيين

المحاكمة

اعتقل زعماء الثورة العرابية، واعتقل أيضا كثيرون من الضباط والأعيان، وألقوا فى السجون رهن التحقيق والمحاكمة، وكثرت السعايات والوشايات، فأخذ المغرضون يشون بخصومهم بتهمة أنهم كانوا من الخارجين على الخديو، حتى امتلأت السجون بالمتهمين، وبلغ عدد المقبوض عليهم أكثر من ٢٩٠٠٠ نفس.

ووضعت الحكومة يدها على جميع زعماء الثورة، ما عدا السيد عبد الله نديم، فإنه اختفى عن الأنظار ولم تستطع عيون الحكومة أن تعرف مقره، وقبض على كبار الضباط المعروف عنهم التشيع لعرابى أو الذين اشتركوا فى حوادث الثورة، وغصت السجون بكبار المعتقلين.. نذكر منهم: عرابى باشا ومحمود باشا سامى البارودى ومحمود فهمى باشا ويعقوب سامى باشا وعبد العال حلمى باشا وعلى فهمى باشا وطلبة باشا عصمت (السبعة الزعماء) وحسن باشا الشريعى وزير الأوقاف فى وزارتى راغب والبارودى، وعبد الله باشا فكرى وزير المعارف فى وزارة البارودى إلخ وقد حوكم عرابى وصحبه أمام محكمة عسكرية مصرية بتهمة عصيان الخديو، واهتم بأمره منذ القبض عليه المستر والفرد بلنت المستشرق الإنجليزى الذى ناصره منذ ابتداء الحركة بلنت المستشرق الإنجليزى الذى ناصره منذ ابتداء الحركة والمشهور بمناصرته لمصر والمصريين، وسعى جهده فى إنقاذ عرابى من الإعدام، ولم يكن هذا المسعى من صالح عرابى فى شىء، لأن حياته فى الواقع لم تكن لها قيمة بعد الهزيمة، وقد اختار له المستر بلنت باتفاقه مع السلطات الإنجليزية اثنين من

المحامين الإنجليز وهما المستر برودلى والمستر نابيه للدفاع عنه أمام المحكمة العسكرية.

واستقر رأى الإنجليز على أن يقدم عرابى وصحبه أمام المحكمة العسكرية بتهمة عصيان الخديو، واستبعاد تهمة مذبحة اسكندرية وتهمة إحراقها، وأن يعترفوا بجرمهم، وأن يستبدل الخديو بحكم الإعدام النفى المؤبد، وأن يصدر بعد ذلك مرسوم بمصادرة أملاكهم مع عدم المساس بأملاك زوجاتهم رتبهم وألقابهم، فارتضى العرابيون هذا المصير. وعلى ذلك جرت المحاكمة، وكانت بعد الاتفاق المتقدم ذكره محاكمة صورية عرفت نتائجها قبل انعقاد المحكمة. ولم تقدم سوى يوم واحد.. إذ انعقدت المحكمة العسكرية برئاسة محمد رؤوف باشا يوم ٣ ديسمبر سنة ١٨٨٢ بوزارة الأشغال بقاعة مجلس النواب - مجلس الشيوخ الآن - الساعة التاسعة ونصف صباحا لمحاكمة عرابى أولا. ولم يكن الجمهور يعلم بالموعد المحدد لانعقادها، فلم يحضر الجلسة سوى نحو أربيعن من النظارة، منهم عشرون من مراسلى الصحف، وكان مقررا أن يتولى الاتهام أمام المحكمة العسكرية المسيو بوريللى رئيس قلم قضايا الحكومة.. ولكنه تنحى عن الجلوس فى مركز المدعى العمومى، إذ رأى أن المحاكمة مهزلة متفق عليها من قبل. فجلس بدله قومندان الحامية الإنجليزية فى التحقيق، وأخذ مجلسه قريبا من المكان الذى أعد لعرابى، وبعد أن أخذ أعضاء المحكمة مجالسم مرتدين ملابسهم الرسمية جئ بعرابى من السجن.

وكان قبل مجيئه قد وقع على وثيقتين.. الأولى يعترف فيها بارتكابه جريمة العصيان، ويتعهد فى الثانية بأن لا يبرح الجهة التى تعينها الحكومة الإنجليزية لمنفاه.

دخل عرابى قاعة المجلس مرتديا بذلة عادية، وجلس فى المقعد الذى خصص له، وجلس محامياه إلى جواره.. فتلا عليه رؤزف باشا رئيس المحكمة ورقة الاتهام مخاطبا إياه بما يأتى:

أحمد عرابى باشا.. أنت متهم أمام هذه المحكمة بناء على طلب لجنة التحقيق بجريمة العصيان ضد الجناب الخديوى مخالفا المادتين ٩٦ من القانون العسكرى العثمانى و٥٩ من قانون الجنايات العثمانى فهل تقر بالتهمة أم لا؟

فأجاب عرابى: "إن محامىّ سيجييان بالنيابة عنى" فتلا المستر برودلى بالفرنسية ورقة أمضاها عرابى وفيها يعترف بجريمة العصيان، وتلا كاتب الجلسة صيغتها العربية.

وعندئذ قرر رؤوف باشا بأن المحكمة ستختلى للمداولة وأن الجلسة أوقفت على أن تنعقد فى الساعة الثالثة بعد الظهر.

وانعقدت المحكمة فى الموعد المذكور، وكان عدد الحاضرين فى هذه المرة كبيرا.. فلما فتحت الجلسة أمر رؤوف باشا كاتب الجلسة بتلاوة الحكم، فتلاه.. وهو يقضى على عرابى بالإعدام. وتلا، عقب صدور الحكم، الأمر الخديوى بإبدال الإعدام بالنفى المؤبد. واستغرقت تلاوة الحكم وأمر الخديو بتعديله عشر دقائق، ثم انفضت الجلسة.

وحوكم زملاء عرابى الستة وهم: محمود باشا سامى البارودى ومحمود باشا فهمى ويعقوب سامى باشا وعبد العال حلمى باشا وعلى باشا فهمى الديب وطلبة باشا عصمت بالطريقة التى حوكم هو بها، أى أنهم اعترفوا بجريمة العصيان، وقد رفض على باشا الروبى أن يدافع عن نفسه بواسطة المستر برودلى، ورفض الإقرار الذى كتبه عرابى فلم يحاكم معهم.. وصدر الأمر بنفيه عشرين سنة فى مصوع.

وفى ٧ ديسمبر اجتمعت المحكمة لمحاكمة كل من: طلبة باشا عصمت، وعبد العال باشا حلمى، ومحمود سامى باشا البارودى، وعلى فهمى باشا الديب فحكمت عليهم بالإعدام، وتلا رئيس المحكمة أمر الخديو بتعديله إلى النفى المؤبد أيضا.

وفى يوم ١٠ ديسمبر حوكم محمود باشا فهمى ويعقوب سامى باشا فحكم عليهما أيضا بالإعدام، مع تعديل الحكم إلى النفى المؤبد.

وأصدر الخديو أمرا فى ١٤ ديسمبر بمصادرة أملاك الزعماء السبعة المحكوم عليهم وأموالهم، وحرمانهم وامتلاك أى ملك فى الديار المصرية بطريق الأرث أو الهبة أو البيع أو بأى طريقة ما، مع ترتيب معاش سنوى لهم بقدر الضرورى لمعيشتهم. وقضى هذا المرسول ببيع أملاكهم، وما ينتج من هذا البيع من صافى الثمن يخصص لسداد التعويضات التى ستعطى لمن أصيبوا فى حوادث الثورة.

وفى ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨٢ صدر أمر خديوى آخر بتجريد السبعة الزعماء من جميع الرتب والألقاب وعلامات الشرف التى كانوا حائزين لها.

تنفيذ الحكم فى عرابى وزملائه

اختارت الحكومة الإنجليزية جزيرة "سيلان" بالهند منفى للزعماء السبعة.. فاجتمعوا فى سجن الدائرة السنية يوم ١٣ ديسمبر ليتداولوا فى تجهيز معدات الرحيل، وفى ٢٥ ديسمبر نفذ فى الزعماء حكم التجريد من رتبهم وألقابهم، بأن جمعوا فى الساعة الثانية بعد ظهر ذلك اليوم فى ساحة "قصر النيل" وتلا عليهم على غالب باشا وكيل وزارة الحربية أوامر التجريد، وأعدت الحكومة لرحيل الزعماء البخارة مريوتس "مريوط" وهى باخرة

إنجليزية حـمولتـها ١٤٠٠ طن استـأجرتهـا خصيـصا لنقل الزعـماء وذويهم وجاشبتـهم إلى جزيرة سيلان، وأنزلتهم فيهـا بالدرجة الأولى. وعهدت إلى الكولونل موريس بك وهو ضابط إنجليزى كان فى خـدمة الحكومة أن يرافقهم حتى يصلوا إلى منفاهم.

ففى مـساء ٢٧ ديسمـبر سنة ١٨٨٢ أعدت لهم قطارا خـاصا فى ثكنة قـصر النيل لنـقلهم إلى السويـس، فركـبوه هم ومـن اختـاروهم من الأهل والخدم، ووعهم المستر برودلى محاميهم على رصيف القطار، وحضر سفرهم السيرشارلس ويلسن مندوب السلطة الإنجليـزية، وتحرك بهم القطار فى الساعة العاشرة مـساء ورافقهم إلى السويس المتـسر نابييه، وكـان يحرسهم رهط من الجنود المصريـين وآخرون من الجنود الإنجليز، فـبلغوا مـيناء السويس السـاعة الثامنة من صبيحة يوم ٢٨ ديسمبر، وهناك ركبوا الباخرة "مريوتس" وأقلعت بهم فى الساعة الواحدة بعد الظهر إلى ثغر كـولومبو ميناء سيلان فوصلوا إليه مساء ٩ يناير سنة ١٨٨٣، ونزلوا إلى البر فى صبيحة اليوم التالى.

***